

دراسة تحليلية تقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

-اعتمادا على بعض المؤشرات الدولية والإقليمية-

An analytical and evaluative study of the reality of the foreign direct investment climate in Algeria -based on some international and regional indicators-

سامية جدو*

جامعة سطيف 1، الجزائر

samia.djeddou@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/02/18

تاريخ الاستلام: 2021/10/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2019. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2019)، وكذا تحليل تطور ترتيب الجزائر خلال فترة الدراسة ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية والمتمثلة في: مؤشر التنافسية العالمي؛ مؤشر سهولة ممارسة الأعمال؛ ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر إقليمي عربي. وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين مفادهما: أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال متواضعة؛ وكذا إجماع المؤشرات الدولية والإقليمية محل الدراسة على ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر، وأنه غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الكلمات المفتاحية: مقومات المناخ الاستثماري، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

تصنيف JEL : E22 ؛ E62 ؛ F21 ؛ F23.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This research paper aims to analyze the Foreign direct investment climate in Algeria during the period from 2011 to 2019. To achieve this goal, we analyzed the development of incoming foreign direct investment flows to Algeria during the period (2011-2019), as well as analyzing the evolution of Algeria's ranking during the study period among the most important international and regional indicators, such as the Global Competitiveness Index; Ease of Doing Business Index; and Dhaman index of investment attractiveness as an Arab regional index.

The study reached two main results: Algeria's share of FDI flows is still modest; As well as the consensus of the international and regional indicators under study on the weak investment climate in Algeria, and its unattractiveness to FDI.

Keywords: Pillars of the investment climate, Ease of Doing Business Index, Global Competitiveness Index, Dhaman index of investment attractiveness.

JEL Classification Codes: E22; E62; F21; F23.

مقدمة:

يحتل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه أهمية بالغة ومجالا للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وذلك لدوره الفعال والديناميكي في تحقيق وديمومة التنمية الشاملة في الدول النامية عامة والجزائر خاصة. وتعد عملية تهيئة مناخ استثماري ملائم ومحفز من أهم شروط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمناخ الاستثماري هو أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة البلد على جذب الاستثمار.

إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم جاء هذا البحث الذي يحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: "ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالاستناد لبعض المؤشرات الدولية والإقليمية؟"

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019؟
- ما مكانة الجزائر ضمن بعض أهم المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم المناخ الاستثماري خلال الفترة (2011-2019)؟

- ما هي أبرز نقاط ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر والتي تقف حائلا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

- نتوقع ضعف وضآلة حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة خلال الفترة (2011-2019)؛

- يُعد المناخ الاستثماري في الجزائر خلال فترة الدراسة غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك وفقا لأهم المؤشرات الدولية والإقليمية؛

- نتوقع أن كلا من: البيروقراطية الإدارية، ضعف المنظومة البنكية، والرشوة، تشكل أبرز نقاط ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر.

الدراسات السابقة: استنادا إلى ما توفر لنا من دراسات سابقة يمكننا القول إن هناك العديد من الأبحاث التي تناولت موضوع تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر، ومن زوايا مختلفة. وعموما يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى ركزت على تحليل الإطار التشريعي والمؤسسي؛ أما الفئة الثانية من الدراسات فحاولت تحليله من خلال دراسة بعض المؤشرات ذات الصبغة الاقتصادية الكلية مثل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم... الخ؛ في حين اعتمد الصنف الثالث من الدراسات على بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، هذه الأخيرة اختلفت من دراسة إلى أخرى، وفيما يلي إشارة مختصرة للبعض منها:

دراسة زغبة طلال (2012) بعنوان "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار"، والتي اعتمدت على المؤشرات المركبة للمخاطر القطرية لسنة 2010، ومؤشر التنافسية لعام 2010.

في حين استخدم بولرباح غريب (2012) في مقاله الموسوم بـ "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2008.

أما في مقال كل من ريجان الشريف وهوام لمياء (كانون الأول 2014) بعنوان "تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه"، فاعتمد أساسا على مؤشرات تقييم المخاطر القطرية، مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر مدركات الفساد، إضافة إلى مؤشري التنافسية العالمي (تقرير 2013/2012)، وسهولة أداء الأعمال (للفترة 2013-2012).

وفي دراسة لكل من عيساني عامر وسلاي بوبكر (ديسمبر 2016) بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2002-2012-"، تم استخدام مؤشر التنافسية، مؤشر جاهزية البنية التحتية والرقمية، ومؤشر بيئة الأعمال، وذلك خلال عامي 2010/2011 و 2011/2012.

وأهم ما يميز الدراسة الحالية أنها حاولت تحليل موقع الاقتصاد الجزائري في أهم المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري، والتي تلقى الإجماع والمصادقية العالمية، والمتمثلة في مؤشري التنافسية العالمي وسهولة أداء الأعمال، إضافة إلى مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر عربي. كما تتميز الدراسة الحالية بمحاولة أن تكون دراسة شاملة قدر الإمكان من خلال عدم الاكتفاء بتحليل المؤشرات الإجمالية محل الدراسة، بل تجاوزتها إلى المؤشرات الفرعية لكل مؤشر. علاوة على ما سبق اتساع البعد الزمني ليشمل الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، وذلك كله بهدف التوصل إلى نتائج تكون محددة بدقة ومدعمة بأدلة إحصائية قدر الإمكان.

أهداف البحث: نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المؤشرات الدولية لقياس المناخ الاستثماري؛
 - التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، وتحليل تطور حصتها من الإجمالي الوارد إلى الدول العربية والنامية؛
 - تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية والإقليمية؛
 - إبراز أهم معوقات وعراقيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- منهجية الدراسة وأدواتها:** سنعتمد على المنهج الوصفي من أجل سرد مختلف المفاهيم النظرية حول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الشق التطبيقي من الدراسة فنستخدم المنهج التحليلي. كما ستم الاستعانة بالإحصائيات والعديد من الجداول وبعض الأشكال التوضيحية، علاوة على بعض الأدوات الإحصائية مثل المتوسط الحسابي.
- وقد اعتمدنا في دراستنا على بيانات منظمة الأونكتاد، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، تقارير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

هيكل البحث: قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور: تطرقنا في الأول منها لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله؛ لنتقل بعدها إلى مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي ومقوماته ومؤثراته؛ أما المحور الثالث فخصصناه لتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.

أولا. الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم، والأهمية، والأشكال

نستعرض في هذا المحور المفاهيم المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير مباشر، موضحين أيضا أهميته وأهم أشكاله.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

نشير في البداية إلى عدم وجود تعريف محدد وموحد متفق بشأنه للاستثمار الأجنبي المباشر، بل هناك تعريفات متعددة، وذلك راجع للجدل الكبير الذي عرفه هذا المصطلح. فوفقا لأهم الهيئات والمنظمات الدولية -صندوق النقد الدولي FMI، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE- فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر الأجنبي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، صفحة 20). ويتجسد هذا النفوذ من خلال تملك المستثمر لحصة تساوي أو تفوق 10% من إجمالي رأس مال مؤسسة البلد المضيف (ياسين فهد و محمد جاسم، 2017، صفحة 375).

بناء على ما سبق نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار الدولي، ويقصد به المشاريع التي يقيمها ويسيرها مستثمر أجنبي داخل بلد غير بلده الأصلي، وأنه قد يكون عن طريق التملك الكلي أو الجزئي للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية مع تمكنها من الإدارة.

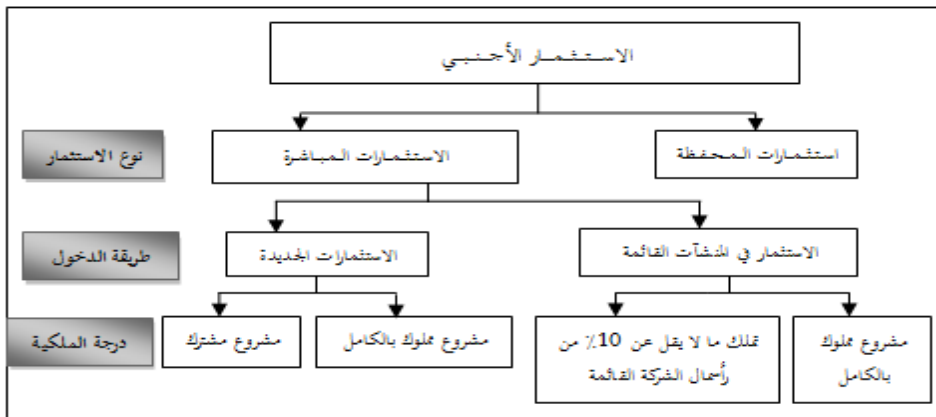
2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

من دون الخوض في الجدل حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية المضيفة، والدائر بين النظرية التقليدية والحديثة، فإننا نقتصر على عرض أهم مزاياه في النقاط التالية (أبو قحف، 2019، الصفحات 221-230):

- الحصول على رؤوس أموال أجنبية، والتي يمكن أن تستخدم في تمويل مشروعات اقتصادية واجتماعية، مثل البنية التحتية، والمدارس، والمستشفيات؛
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الواردات؛
- مصدر فعال لنقل التكنولوجيا الحديثة؛
- خلق فرص عمل، ومن ثم تخفيض نسبة البطالة؛
- تدريب وتنمية الموارد البشرية، وإكسابها الخبرات والمهارات الإدارية والتسويقية والتكنولوجية الحديثة والمعارف الجديدة في شتى ميادين النشاط الاقتصادي؛
- تنمية المنافسة المحلية، وما ينجم عن ذلك من منافع كخفض حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية، وتحفيز المؤسسات على تحسين منتجاتها وخدماتها؛
- تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للمؤسسات المحلية من خلال تطوير الطرق الحالية للإنتاج ولالإدارة وتعلم طرق حديثة، وكذا تقديم منتجات جديدة ذات جودة عالية وبأسعار منخفضة.

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تلخيص الأنواع المختلفة من الاستثمار الأجنبي في الشكل التالي:
الشكل (1) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، 2017، صفحة 12)

نستخلص من الشكل السابق أن الاستثمارات الأجنبية وفقا لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما:

● الاستثمار غير مباشر ويسمى أيضا بالاستثمار المالي أو المحفظي وهو غالبا ما يكون لأجل قصير ويقتصر على الاستثمار الذي تقوم به شركات خارج الحدود الوظيفية في الأوراق المالية، وبحصة تقل عن 10٪ من رأسمال الكيان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 81). كما يتميز استثمار المحفظة بكونه يحقق للمستثمر عوائد مالية دون التحكم في إدارة الشركة التي يساهم فيها (خضر، 2004، صفحة 3).

● الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يتميز هذا النوع من الاستثمار بتعدد أشكاله، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفه، ومن أكثرها شيوعا معيار الملكية، واستنادا إلى هذا الأخير فإنه يأخذ الأشكال التالية:

1.3. **الاستثمار المشترك:** يتميز بحق كل طرف من أطراف المشاركة في إدارته (أبوقحف، 2003، صفحة 17).

2.3. **الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي:** يتمتع المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بالحرية الكاملة في إدارة المشروع بمختلف أنشطته الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها (أبوقحف، 2003، صفحة 22).

3.3. **مشروعات أو عمليات التجميع:** وهي عبارة عن قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا (أبوقحف، 2003، صفحة 24).

يضاف إلى ما سبق نوع آخر يُعرف بـ "الاستثمار في المناطق الحرة"، والتي تهدف من إنشائها يتمثل في إقامة صناعات تصديرية تستفيد من عدة حوافز ومزايا وإعفاءات (الأسرج، 2005، صفحة 14).

ثانيا. **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم، والمقومات، والمؤشرات:**

تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جذب أو طرد الاستثمارات الوطنية منها والأجنبية، حيث ينطوي على جميع الجوانب التي يرى المستثمر بأنها ضرورية لنجاح استثماراته وملائمة لممارسة نشاطه. وسنحاول من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم المناخ الاستثماري، ومقوماته، وكذا مؤشرات تقيمه.

1. تعريف المناخ الاستثماري:

يُقصد بالمناخ الاستثماري "بجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، صفحة 18). هذه الظروف هي متعددة ومتغيرة، كما أنها متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومحصلة تفاعلها تترجم كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار، لذلك يطلق عليها بمحددات الاستثمار.

2. مقومات المناخ الاستثماري:

لقد حظيت المتغيرات المحددة للمناخ الاستثماري باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، مع ذلك فإن النظرية الانتقائية لدانغ Dunning تُعد إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها قبولا، فمن خلال نموذج دانغ على وجوب توافر مزايا داخلية للمؤسسة وأخرى خاصة بالدولة (إسماعيل و حسن، 2017، الصفحات 6-7). وعموما يمكننا تجميع مرتكزات المناخ الاستثماري ضمن المحاور الخمسة التالية:

1.2. المقومات السياسية والأمنية:

أبرزت العديد من الدراسات علاقة الارتباط الموجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة ومعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بجملة من العوامل أهمها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، الصفحات 15-16):

- النمط السياسي المتبع من حيث سيادة الديمقراطية، استقرار الحكومة، وغيرها؛
- درجة تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد؛
- حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة؛
- الاستقرار والأمان الداخلي، استقرار الحدود الدولية، وجودة العلاقات مع دول العالم.

2.2. المناخ القانوني والتشريعي:

يكتسي العامل التشريعي أهمية كبيرة للمستثمر الأجنبي لكونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة. فوجود قوانين واضحة للملكية هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاستثماري، في حين تعدد وتضارب وعدم وضوح هذه القوانين يشكل عائقا أمام الاستثمار. يضاف إلى ذلك فاعلية القضاء التي تتجسد من خلال وجود نظام قضائي فعال، عادل، سريع، وقادر على تنفيذ الأحكام وبتكلفة معقولة. أما بالنسبة للمشروع الجزائري فقد قام منذ الاستقلال بإصدار العديد من قوانين الاستثمار، نستعرض أهمها في الجدول الآتي:

الجدول (1) تطور الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر

القانون	سنة الصدور	الملاحظات
قانون رقم 63-277	26 جويلية 1963	- أول قانون صدر بعد الاستقلال لتنظيم الاستثمار؛ - اعتبر القطاع الخاص كقطاع هامشي يؤدي بعض المهام الاقتصادية الثانوية؛ - ضمن للدولة حق التدخل في شؤون القطاع الخاص الوطني منه والأجنبي.
قانون رقم 66 - 284	15 سبتمبر 1966	- جاء لإلغاء القانون رقم 63-277؛ - أعطى الأولوية للرأسمال الوطني، كما ألزم نظيره الأجنبي بشروط إضافية عند الترخيص بالاستثمار، هذا الأخير ينحصر فقط في قطاعي الصناعة والسياحة.
قانون رقم 82 - 11	21 أوت 1982	- تنظيم نشاط الاستثمار الوطني الخاص.
قانون رقم 82 - 13	28 أوت 1982	- تنظيم النشاط الاستثماري الأجنبي؛ - ينحصر تطبيقه فقط في مجال الاستثمار الأجنبي المشترك؛ - تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49%.
القانون رقم 86 - 13	19 أوت 1986	- تعديل القانون 82-13 من خلال التخفيف من التزامات المستثمر الأجنبي؛ - إلغاء حق الطرف الجزائري في توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار المشترك مع عدم تمكين الطرف الأجنبي من السيطرة على تسييره؛ - حق الطرف الأجنبي في تحويل أرباحه إلى الخارج.
قانون النقد والقرض 10-90	14 أبريل 1990	- بداية الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ - إمكانية غير المقيمين الاستثمار في الجزائر.
المرسوم التشريعي رقم 12-93	05 أكتوبر 1993	- منح المستثمر الأجنبي إمكانية التملك الكامل للمشروع؛ - المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛ - إنشاء الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI.
الأمر رقم 03-01	20 أوت 2001	- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، واستبدال الشباك المركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالعاصمة بشباك لا مركزي على مستوى الولايات، كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار؛ - خضوع الاستثمار الوطني والأجنبي لنفس التشريع.
الأمر رقم 06 - 08	15 جويلية 2006	- منح مزايا إضافية للاستثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني: ضمانات قانونية، حوافز ضريبية وشبه ضريبية، وغيرها.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (بن حسين، 2007/2006، الصفحات 111-117) و (نشمة،

2018/2017، الصفحات 119-131)

نستخلص من الجدول السابق أن الجزائر اعتمدت ترسانة من القوانين والتشريعات المتعاقبة بغية استقطاب الرأسمال الأجنبي، وأن هذه القوانين اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية؛ مع ذلك

فإن الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر كان بدءا من قانون النقد والقرض رقم 90-10، تبعه المرسوم التشريعي رقم 93-12، ثم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار. وقد كشف وزير الصناعة في هذا الصدد عن الانتهاء من إعداد قانون جديد للاستثمار قبل شهر أكتوبر 2020، والذي سيسمح بتسهيل وبعث عجلة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص.

3.2. المقومات الاقتصادية:

للعوامل الاقتصادية دور محوري في تكوين المناخ الاستثماري لبلد معين، وهي تشمل على العديد من العوامل نذكر منها:

الجدول (2) أهم المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

- مدى توافر البنية التحتية الأساسية من شبكات المواصلات، المياه، الطاقة، وغيرها؛	- مدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي؛
- استقرار معدلات النمو الاقتصادي؛	- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة؛
- مدى استقرار السياسات السعرية، أسعار الصرف، ومعدلات التضخم؛	- حجم السوق المحلي ومعدل نموه، فكلما كبر حجم السوق الداخلي أدى ذلك إلى الاستفادة من وفورات الحجم؛
- النظام الضريبي وما يحتويه من إعفاءات ضريبية للمستثمرين؛	- مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بجودة عالية وأسعار تنافسية؛
- مرونة واستقرار السياسات المالية والنقدية، وما تحتويه من تخفيضات؛	- درجة الانفتاح الخارجي، فالتجارة والاستثمار الأجنبي عنصران مكملان لبعضهما.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (فعلول، 2017، الصفحات 12-14) و (أبو جحف، 2019،

الصفحات 144-147)

4.2. المقومات الاجتماعية والثقافية:

تتمثل في مجموع العوامل المؤثرة في المورد البشري من حيث الكم والكفاءة، ومن بينها: السياسات التعليمية، معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي، معدلات التشغيل والبطالة، قوانين وإجراءات العمل السارية، درجة الوعي الصحي والتأمينات الاجتماعية المتبعة، الحصول على الكهرباء ومياه شرب نقية، وغيرها.

5.2. المناخ المؤسسي والإداري:

ويشمل كافة العوامل المتعلقة ببيئة أداء الأعمال من حيث آليات تأسيس المشاريع الاستثمارية واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية العقارية، مرونة دفع الضرائب، وآليات توظيف العمال والاستغناء عنهم وغيرها.

ومن أهم مظاهر المناخ الإداري الجاذب للاستثمار وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المستغرق للحصول على تراخيص إنشاء المشاريع الاستثمارية، علاوة على محاربة البيروقراطية والفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي. والجدول الآتي يلخص أهم هيئات الاستثمار في الجزائر.

الجدول (3) أهم تطورات الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

أهدافها	الهيئة
- جاءت بموجب المرسوم رقم 93-12 بهدف ترقية الاستثمارات ودعم ومساعدة المستثمرين.	وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI
- أستخدمت في إطار قانون 2001، ومن مهامه: رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار؛ تحديد شروط الاستفادة من حوافز الاستثمار.	المجلس الوطني للاستثمار CNI
- أنشئت لتحل محل APSI حيث تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار، بهدف تقديم التسهيلات الإدارية للمستثمرين.	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويوجد على مستوى كل ولاية. حيث تم تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بملف الاستثمار في شبك موحد وظيفته تقديم الخدمات الإدارية المتعلقة بإنجاز مشروع استثماري.	الشباك الموحد اللامركزي
- تمويل الأنشطة المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار؛ - تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء، الغاز، الماء، والهاتف.	صندوق دعم الاستثمار
- جاءت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 بتاريخ 23 أفريل 2007، وهي بمثابة بنك للمعلومات عن شغور الأراضي وحول الطلب والعرض العقاري.	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (بن حسين، 2006/2007، الصفحات 126-129) و (نشمة،

2017/2018، الصفحات 133-140)

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم ما جاءت به قوانين الاستثمار من هيئات ومؤسسات نذكر منها: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الموحد اللامركزي، وصندوق دعم الاستثمار.

واستنادا إلى استقصاء لمناخ الاستثمار قام به البنك الدولي، وشمل 26 000 شركة في أكثر من 53 دولة فإن الأهمية النسبية لمكونات المناخ الاستثماري بالنسبة لهذه الشركات هي كالتالي: 28% لغموض السياسات؛ 23% لعدم استقرار الاقتصاد الكلي؛ 19% للضرائب؛ 10% للوائح التنظيمية؛ 10% للرشوة؛ 4% للتمويل؛ 2% لتوفر الكهرباء؛ 2% لتوفر المهارات؛ و2% للجريمة (البنك الدولي،

2004، صفحة 3). أي أن المقومات السياسية هي أهم محددات المناخ الاستثماري بالنسبة لهذه الشركات محل الدراسة، تليها في المركز الثاني العوامل الاقتصادية.

3. مؤشرات تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في تقييم المناخ الاستثماري منها المؤشرات الاقتصادية للدولة كمعدل النمو والبطالة والميزان التجاري، وهناك فئة أخرى من المؤشرات المركبة تصدر عن مؤسسات وهيئات دولية. هذه الأخيرة هدفها تحديد أهم النقائص التي يعاني منها البلد والتي تحول دون جذبه للاستثمارات الأجنبية، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية وجود علاقة قوية بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من الاستثمار الأجنبي. وسنحاول في هذه النقطة تقديم عرض موجز لأهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية:

1.3. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1979 ضمن تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتكمن أهميته في أنه يُعد تقييما شاملا لمناخ الاستثمار في أكثر من 130 دولة. تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي يتناول القدرة التنافسية انطلاقا من 12 عاملا: البيئة المؤسسية، البنية الأساسية، البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور بيئة الأعمال، والابتكار. الركائز الـ 12 تم تجميعها في ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة محفزات الكفاءة، ومجموعة عوامل الابتكار والتطور (World Economic Forum, 2016, p. 5).

2.3. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

وهو عبارة عن مؤشر مركب يصدره سنويا البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وقد صدر أول تقرير عن ممارسة أنشطة الأعمال عام 2003 وغطى آنذاك 5 مجالات و133 بلدا. ويعد التقرير بمثابة بارومتر لقياس الإجراءات الحكومية أو البيئة الإجرائية الخاصة بالشركات المحلية (The World Bank & The International Finance Corporation, 2013, p. 15).

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية: مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع (The World Bank & The International Finance Corporation, 2011).

(p. 119). هذا الأخير أصبح يسمى بدءاً من تقرير 2012 بمؤشر تسوية حالات الإعسار، كما أضيف في تقرير 2012 مؤشر توصيل الكهرباء (The World Bank & The International Finance Corporation, 2012, p. 62).

3.3. مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

يهتم هذا الصنف من المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف. والملاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الدولية المتعلقة بالمخاطر القطرية والصادرة عن جهات دولية متخصصة ومن بينها:

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهرياً عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وذلك منذ عام 1980. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر المالية، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، الصفحات 55-56).

- مؤشر وكالة دان آند براد ستريت: يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المتعلقة بعمليات التبادل التجاري من خلال أربع مجموعات تغطي المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية الكلية، المخاطر الخارجية، والمخاطر التجارية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2009، صفحة 271).

- مؤشر الكوفاس: يصدر عن الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية "كوفاس" منذ سنة 1996 بهدف قياس المخاطر المرتبطة بقدرة الدول على السداد، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية كالمخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الأعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وغيرها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013/2012، صفحة 24).

4.3. مؤشرات دولية أخرى:

- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر عن معهد هيرتاج منذ عام 1995 وبالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال، ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد وأثر ذلك على الحرية الاقتصادية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2001، صفحة 80).

- مؤشر التنمية البشرية: وهو عبارة عن مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 بهدف قياس مستوى التنمية البشرية لدول العالم من خلال ثلاثة أبعاد أساسية

هي: طول العمر، العلم والمعرفة، ومستوى المعيشة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2001، صفحة 116).

- مؤشر الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تقوم أمانة الأونكتاد منذ عام 2001 بتصنيف دول العالم باستخدام معيارين هما: الإمكانيات والأداء، وذلك لقياس قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (الأسرج، 2005، صفحة 15).

5.3. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمن تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013/2012 مؤشرا مركبا لقياس جاذبية دول العالم والدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر. يتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية: مجموعة المتطلبات الأساسية التي تتضمن المقومات الضرورية لجذب الاستثمار، مجموعة العوامل الكامنة التي تنطوي على المقومات الأساسية التي تحدد قرارات الشركات متعددة الجنسيات -بصفتها أهم قوة مؤثرة في النشاط الاستثماري- بالاستثمار من عدمه في بلد معين، ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية والتي تقيس مدى امتلاك البلد لمقومات التقدم التكنولوجي وكذا اندماجه في الاقتصاد العالمي.

ثالثا. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية والإقليمية:

نحاول من خلال هذا المحور تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2019، لنتقل بعدها إلى التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تحليل وضع الجزائر في بعض المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي، والمتمثلة في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وكذا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر إقليمي عربي.

1. تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

بغية تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة نستعرض الجدول الآتي:

الجدول (4) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019

الوحدة: مليون دولار

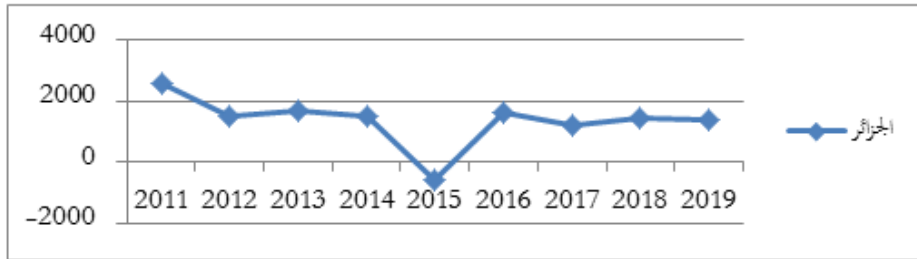
السنوات	الجزائر	إجمالي الدول العربية	% للجزائر إلى إجمالي الدول العربية	إجمالي الدول النامية	% للجزائر إلى إجمالي الدول النامية
2011	2 580.6	44 990.5	%5.74	664 817.1	%0.39
2012	1 499.4	52 729.5	%2.84	666 167.4	%0.22
2013	1 696.9	41 310.3	%4.11	655 954.4	%0.26
2014	1 506.7	31 589.3	%4.77	677 340.3	%0.22
2015	-584.5	25 500.1	%-2.29	729 888.9	%-0.08
2016	1 636.3	32 974.2	%4.96	651 978.5	%0.25
2017	1 232.3	31 287.8	%3.94	700 636.4	%0.18
2018	1 466.1	33 883.8	%4.33	699 305.6	%0.21
2019	1 381.9	34 664.2	%3.99	684 723.3	%0.20
المتوسط	1 379.5	36 547.7	%3.60	681 201.3	%0.21

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

(United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2020, p. Annex Table1)

والشكل الآتي يلخص تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

الشكل (2) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول 4.

الجدول والشكل يبرزان بوضوح التذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، وذلك من حيث القيمة ومن حيث الحصة من إجمالي التدفقات العربية ومن التدفقات الخاصة بالدول النامية. حيث سجلت أدنى قيمة لها عام 2015 بقيمة سالبة بلغت 584.5 مليون دولار، وعموما فإن قيمتها تبقى ضعيفة إذ لم يتجاوز متوسط التدفق خلال فترة الدراسة 1379.5 مليون دولار سنويا. علاوة على ذلك فإن قيمة التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تكاد لا تذكر مقارنة مع القيمة الوافدة إلى الدول العربية، وكذا الدول النامية، ونسجل في هذا الصدد متوسط نسبة مئوية لم تتجاوز 3.60% سنويا من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية ومتوسط نسبة 0.21% سنويا من الإجمالي الخاص بالدول النامية.

أما عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الجزائر فكان كالتالي:
الجدول (5) تطور عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019

السنوات	الجزائر	إجمالي الدول النامية	% من إجمالي الدول النامية	إجمالي الدول العربية	% من إجمالي الدول العربية
2011	27	7 977	0.34%	1 169	2.31%
2012	18	7 256	0.25%	1 076	1.67%
2013	16	7 608	0.21%	955	1.67%
2014	14	6 961	0.20%	823	1.70%
2015	13	6 368	0.20%	769	1.69%
2016	17	6 445	0.26%	778	2.18%
2017	22	6 074	0.36%	828	2.66%
2018	18	7 134	0.25%	884	2.04%
2019	24	7 233	0.33%	1 096	2.19%
المتوسط	19	7 006	0.27%	931	2.01%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

(United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2020, p. Annex Table17)

يشير الجدول إلى ضآلة حصة الجزائر من عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، محققة متوسطا قدره 19 مشروع سنويا خلال فترة الدراسة وبمتوسط نسبة قدرها 2% و 0.27% سنويا من إجمالي الدول العربية والدول النامية على التوالي.

وتجب الإشارة واستنادا إلى قاعدة بيانات مجموعة الفاينانشيال تايمز لأسواق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه منذ جانفي 2011 فإن الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر تتركز أساسا في قطاعات المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء بـ 1.3 مليار دولار. أما أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015 فهي إسبانيا وقطر وتركيا على التوالي وبحصة قدرها 65% من الإجمالي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، صفحة 118).

إن حجم الاستثمارات المباشرة الواردة إلى الجزائر يعكس صورة المناخ الاستثماري السائد والذي نحاول تقييمه من خلال النقاط الآتية.

2. أداء الجزائر في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي:

نستعرض في هذه النقطة وضع الجزائر في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك باعتبار مؤشرات التنافسية من جهة كأداة لفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال؛ ومن جهة أخرى فإنها من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من قبل المستثمرين في الحكم على المناخ الاستثماري لبلد معين.

1.2. مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية الإجمالي ومؤشراته الأساسية:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أنه طرأ تغيير على المؤشرات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي المذكورة سابقا خلال تقرير 2019/2018 (World Economic Forum, 2018, p. 2) و2020/2019 (World Economic Forum, 2019, p. vii)، لذلك اقتصرنا التحليل على التقارير الصادرة من سنة 2012/2011 إلى غاية 2018/2017 من أجل المحافظة على وحدة التحليل. والجدول الآتي يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية الإجمالي ومؤشراته الأساسية:

الجدول (6) ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية الإجمالي ومؤشراته الأساسية

السنوات	مؤشر التنافسية الإجمالي	مجموعة المتطلبات الأساسية	مجموعة محفزات الكفاءة	مجموعة عوامل الابتكار والتطور
2012/2011	142 /87	142 /75	142 /122	142 /136
2013/2012	144 /110	144 /89	144 /136	144 /144
2014/2013	148 /100	148 /92	148 /133	148 /143
2015/2014	144 /79	144 /65	144 /125	144 /133
2016/2015	140 /87	140 /82	140 /117	140 /124
2017/2016	138 /87	138 /88	138 /110	138 /119
2018/2017	137/86	137 /82	137 /102	137 /118
متوسط الترتيب	91	82	121	131

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات 2018/2017-2012/2011.

من خلال الجدول نلاحظ التراجع الملحوظ في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية الإجمالي، والذي بلغ ذروته ضمن تقرير سنّي 2013/2012 و2014/2013 حيث احتلت خلالهما المرتبة 110 و100 من بين 144 و148 دولة شملها هذين التقريرين على التوالي. لتسجل تحسنا خلال تقرير سنة 2015/2014 بالتقدم بـ 21 مرتبة مقارنة بتقرير 2014/2013، لتستقر بعدها خلال تقرير 2016/2015 و2017/2016 في المرتبة 87 ثم 86 في تقرير 2018/2017، وذلك من بين 140 و138 و137 دولة على التوالي. وتعزى مسببات هذا الأداء الضعيف للمكونات الأساسية لهذا المؤشر، حيث إن المؤشر الفرعي الذي حققت فيه الجزائر نتائج أقل ضعفا هو مؤشر المتطلبات

الأساسية، والذي تأرجحت فيه مراتبها ما بين الثمانين وحتى التسعين بمتوسط ترتيب قدره 82 خلال فترة الدراسة. أما مجموعة "محفزات الكفاءة" فتعد الأكثر تدهورا بالنسبة للجزائر مقارنة بمجموعة "المتطلبات الأساسية"، وذلك بمتوسط ترتيب قدره 121 خلال فترة الدراسة. أما أسوأ ترتيب للجزائر فكان ضمن مجموعة "عوامل الابتكار" بمتوسط ترتيب بلغ 131. وفيما يلي نتطرق لترتيب الجزائر ضمن أهم المؤشرات الفرعية لكل مكّون من المكونات السابقة:

2.2. أهم نقاط ضعف الجزائر ضمن مجموعة "المتطلبات الأساسية":

الجدول الآتي يعطينا صورة لترتيب الجزائر ضمن أهم المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة:

الجدول (7) ترتيب الجزائر وفق أهم المؤشرات الفرعية لمؤشر المتطلبات الأساسية

المؤسسات		البنية التحتية		السنوات
الترتيب	التغير في الترتيب	الترتيب	التغير في الترتيب	
127	-	93	-	2012/2011 من 142 دولة
141	+14	100	+7	2013/2012 من 144 دولة
135	-6	106	+6	2014/2013 من 148 دولة
101	-34	106	0	2015/2014 من 144 دولة
99	-2	105	-1	2016/2015 من 140 دولة
99	0	100	-5	2017/2016 من 138 دولة
88	-11	93	-7	2018/2017 من 137 دولة
113	-	100	-	متوسط الترتيب

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات 2012/2011-

2018/2017

إن نقاط الضعف الأساسية ضمن مؤشر المتطلبات الأساسية يتمثل في دعامة المؤسسات التي حققت فيها الجزائر المراتب الأخيرة عالميا خلال تقريرَي 2013/2012 و 2014/2013، فمعظم بنود دعامة المؤسسات تشكل نقاط ضعف، وذلك لاحتلالها للمراكز المائة وما بعد المائة عالميا خلال فترة الدراسة، أي للمراتب المتأخرة، وقد كان أكثرها حدة: انخفاض مستوى حماية حقوق الملكية وحقوق الملكية الفكرية، عبء التشريعات الحكومية، نقص الشفافية في رسم السياسات، الرشوة، ضعف استقلالية القضاء، ضعف كفاءة الإطار القانوني، ضعف الاستقرار الأمني، ونقص الحماية لحقوق صغار المساهمين والمستثمرين.

أما بالنسبة لمحور البنية التحتية فإن الجزائر تعاني من ضعف جودة البنية التحتية الكلية، وذلك بتسجيلها للمراتب ما بعد المائة عالميا، وخصوصا منها البنية التحتية للنقل الجوي وكذا للموانئ، وهذا ما يشكل عائقا أمام جذب الاستثمارات.

3.2. أهم نقاط ضعف الجزائر ضمن مجموعة "محفزات الكفاءة":

يمكن توضيح أهم نقاط ضعف الجزائر ضمن مجموعة محفزات الكفاءة في الجدول الآتي:

الجدول (8) أهم نقاط ضعف الجزائر ضمن مجموعة "محفزات الكفاءة"

المتوسط	18/17	17/16	16/15	15/14	14/13	13/12	12/11	السنوات
136	131	135	136	137	141	135	134	معدل الضريبة الإجمالي
133	125	126	134	139	140	134	131	عدد إجراءات إنشاء مشروع
97	98	103	102	101	97	92	88	عدد أيام بدء مشروع
131	127	127	130	134	134	132	131	معدل التعريف الجمركية
131	125	132	131	131	135	136	125	انتشار الملكية الأجنبية
129	110	114	118	137	143	141	138	الإجراءات الجمركية
135	126	131	133	133	141	143	139	توفر الخدمات المالية
128	113	124	124	134	138	131	132	التمويل عبر سوق الأسهم المحلية
98	111	122	73	72	86	128	95	الحصول على القروض

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات 2012/2011-

2018/2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 أن الاقتصاد الجزائري يعاني من انتشار الحواجز الجمركية وعبء الإجراءات الجمركية، كذلك ثقل الإجراءات اللازمة لبدء مشروع، مما أثر على عدد الأيام اللازمة لبدء مشروع معين، إضافة إلى عراقيل أخرى مثل ارتفاع معدل الضريبة كنسبة من الأرباح. كما احتلت الجزائر المراتب المتأخرة على طول فترة الدراسة في مؤشر توافر الخدمات المالية، إضافة إلى ضعف التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية وصعوبة الحصول على القروض، وهذا كله يدل بوضوح عن تدني كفاءة القطاع المالي.

4.2. أهم نقاط ضعف الجزائر ضمن مجموعة "عوامل الابتكار":

الملاحظ أن التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر ضمن هذه المجموعة سببه الرئيسي الأداء

الضعيف في المؤشر الفرعي "تطور بيئة الأعمال" كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (9) أداء الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال

المتوسط	18/17	17/16	16/15	15/14	14/13	13/12	12/11	السنة
132	122	121	128	131	144	144	135	الترتيب

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات 2012/2011-

2018/2017.

الجدول يبرز بوضوح التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر في مجال بيئة الأعمال، وذلك نظرا لتمركزها ضمن المراكز ما بعد المائة على طول فترة الدراسة بمتوسط مرتبة قدرها 132.

3. مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

الجدول الآتي يبرز تطور ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر:

الجدول (10) ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة 2011-2019

المتوسط	19	18	17	16	15	14	13	12	11	السنوات
155	157	166	156	163	154	153	152	148	143	الترتيب
	/	/	/	/	/	/	/	/	/	
	190	190	190	189	189	189	185	183	183	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي للسنوات 2011-2019.

نلاحظ من خلال الجدول التقهقر المستمر لترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على طول الفترة من 2011 إلى 2019، وذلك باستثناء عامي 2017 و2019 اللذين تقدمت فيهما بسبع وبتسع مراتب مقارنة بسنتي 2016 و2018 على التوالي. مسجلة متوسط ترتيب قدره 155 سنويا خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى الأداء الضعيف ضمن هذا المؤشر؛ بمعنى أن للجزائر أنظمة إجرائية مرهقة للغاية.

أما أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر فيوضحه الجدول الآتي:

جدول (11) ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة 2011/2019

المؤشر	11	12	13	14	15	16	17	18	19	المتوسط
بدء النشاط التجاري	150	153	156	164	141	145	142	145	150	150
تراخيص البناء	113	118	138	147	127	122	77	146	129	124
توصيل الكهرباء	-	164	165	148	147	130	118	120	106	137
تسجيل الملكية	165	167	172	176	157	163	162	163	165	166
الحصول على الائتمان	138	150	129	130	171	174	175	177	178	158
حماية المستثمر	74	79	82	98	132	174	173	170	168	128
دفع الضرائب	168	164	170	174	176	169	155	157	156	165
التجارة عبر الحدود	124	127	129	133	131	176	178	181	173	150
تنفيذ العقود	127	122	126	129	120	106	102	103	112	116
حالات الإعسار	51	59	62	60	97	73	74	71	76	69

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي للسنوات 2011-2019.

نستخلص من الجدول (11) أن متوسط ترتيب الجزائر خلال فترة الدراسة ضمن المؤشرات الإجرائية العشرة المكونة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تراوح من 69 على مؤشر "تسوية حالات الإعسار" (أحسنها ترتيباً) إلى 166 على مؤشر "تسجيل الملكية"، أي أن هذا المؤشر الأخير كان الأسوأ ترتيباً يليه مؤشر "دفع الضرائب" بمتوسط ترتيب 165، ثم مؤشر "الحصول على الائتمان" بمتوسط 158، ثم مؤشري "بدء النشاط التجاري" و"التجارة عبر الحدود" بمتوسط 150. وعموماً فإن كل المؤشرات الإجرائية العشرة تشكل نقاط ضعف، حيث تسعة منها تجاوز فيها ترتيب الجزائر عتبة المائة، مما يستدعي الإسراع في تحسين البيئة الإجرائية.

4. أداء الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

في البداية لابد من الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات انطلقت في إصدار هذا المؤشر بدءاً من تقريرها لمناخ الاستثمار لسنة 2013/2012، وبناءً عليه ستقتصر فترة الدراسة على السنوات من 2013 إلى 2019.

1.4 أداء الجزائر في المؤشر العام للجاذبية:

للتدليل على مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر نستعرض الجدول الآتي:

الجدول (12) ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام للجاذبية خلال الفترة 2013-2019

السنوات	قيمة المؤشر (من 100 نقطة)	الترتيب	متوسط الترتيب العالمي	متوسط الترتيب العربي
2013	24.1	110/82	56	68
2014	32.2	111/85	56	71
2015	33.9	109/87	55	67
2016	34.2	109/87	55	68
2017	35	109/87	55	68
2018	34	109/86	55	68
2019	33	109/84	55	71
المتوسط	32.3	85	55	69

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2013-2019.

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن الجزائر تعاني من تأخر كبير في مجال جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تركزت على طول فترة الدراسة في المراتب ما بين 82 إلى 87 من بين 109 إلى 111 دولة، وذلك بمتوسط قيمة لم يتجاوز 32.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة. مع ملاحظة أن ترتيب الجزائر في كل سنوات الدراسة فاق بكثير متوسط الترتيب العربي وكذا العالمي.

2.4. أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية الأساسية للمؤشر العام للجاذبية:

أما وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية فهو كالتالي:

الجدول (13) أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

السنوات	قيمة مؤشر المتطلبات الأساسية (من 100 نقطة)			قيمة مؤشر العوامل الكامنة (من 100 نقطة)			قيمة مؤشر العوامل الخارجية الإيجابية (من 100 نقطة)		
	الجزائر	المتوسط العالمي	المتوسط العربي	الجزائر	المتوسط العالمي	المتوسط العربي	الجزائر	المتوسط العالمي	المتوسط العربي
2013	41.6	53.6	46.2	35.9	41.6	39.6	6.0	14.3	8.4
2014	46.6	57.3	50.3	37.5	50	45.7	15.0	23.6	16.8
2015	45.8	57.4	51.9	37.7	50.9	47.1	18.6	29.7	23.3
2016	45.1	57	51.2	38.3	51	46.3	19.4	28.7	23.4
2017	47	59	53	42	53	50	18	29	23
2018	46	57	52	38	51	47	18	33	24
2019	47	61	53	36	47	41	18	31	22
المتوسط	45.6	57.5	51.1	37.9	49.2	45.2	16.1	27	20.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2013-2019.

من الواضح أن أسوأ أداء للجزائر كان في مجموعة "العوامل الخارجية الإيجابية" مقارنة بالمجموعتين المتبقيتين، حيث حققت الجزائر قيمة متوسطة قدرها 16.1 نقطة من إجمالي 100 نقطة، كما أن القيم المحققة على طول سنوات الدراسة هي أقل من المتوسط العالمي والعربي. في المقابل فإن أداء الجزائر في مجموعة "العوامل الكامنة" كان أقل سوءا مقارنة بالمجموعة السابقة وذلك بمتوسط قيمة تعادل 37.9 نقطة. أما أحسن أداء فكان في مجموعة "المتطلبات الأساسية" بقيمة متوسطة 45.6 نقطة، مع ذلك فالقيم المحققة خلال سنوات الدراسة هي أدنى من نظيرتها على مستوى المتوسط العالمي والعربي.

5. أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الجدول الآتي يبرز أهم معوقات ممارسة الأعمال في الجزائر:

الجدول (14) أهم معوقات ممارسة الأعمال في الجزائر وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي(%)

السنوات	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17	المتوسط
الحصول على التمويل	19.2	15.7	15.8	15.1	15.3	13.7	11.8	15.23
البيروقراطية الحكومية	18.4	20.5	17.5	12.6	14.2	17.5	18.9	17.09
الرشوة	16.0	14.0	11.3	13.9	9.6	13.3	12.8	12.99
معدلات الضريبة	6.9	2.4	3.6	9.4	8.1	4.5	6.1	5.86
تعقد أنظمة الضرائب	5.5	6.3	3.5	5.1	7.5	4.6	5.3	5.4

6.69	3.9	5.7	6.3	6.1	9.0	8.1	7.7	نقص اليد العاملة المتعلمة
5.66	3.8	5.6	7.1	5.8	6.5	8.1	2.7	عدم كفاية البنية التحتية
4.73	4.5	5.3	6.0	6.2	4.6	4.3	2.2	تشريعات العمل المقيدة
4.71	4.3	5.7	5.7	5.5	4.0	3.5	4.3	ضعف أخلاقيات العمل
4.89	4.4	6.2	5.5	4.3	7.0	3.0	3.8	قوانين تداول العملات
4.99	7.7	5.7	4.8	3.2	3.2	4.5	5.8	التضخم
5.77	9.4	6.5	3.6	4.7	7.5	4.9	3.8	عدم استقرار السياسات
6.01	7.1	5.8	6.2	8.1	6.5	4.6	3.8	أخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: - من إعداد الباحثة اعتمادا على مختلف تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2018/2017-2012/2011.

- نظرا لغياب معوقات ممارسة الأعمال في تقرير التنافسية 2019/2018 و 2020/2019، اقتصرت فترة الدراسة

على السنوات من 2012/2011 إلى غاية 2018/2017

من خلال الجدول نلاحظ أن من بين 16 مؤشرا التي رصدتها تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال استطلاع آراء رجال الأعمال في الجزائر، نجد أن أبرزها وأكثرها حدة خلال فترة الدراسة يتمثل في:

- البيروقراطية الإدارية: بمتوسط بلغ 17% سنويا. فإ إنشاء مؤسسة في كندا مثلا يتطلب إجراءات ويومين، ويتطلب في الجزائر تقريبا 18 يوما و 12 إجراء. أما مدة تسجيل شهادة إثبات الملكية فتقدر بـ 55 يوما، وتمر عبر 10 إجراءات، بينما يتطلب ذلك في نيوزيلندا إجراء واحد ويوم واحد. علاوة على الإجراءات الثقيلة المتبقية في حالة حل المؤسسة، حيث إن التصفية قد تمتد لسنوات. أضف إلى ذلك أن تجهيز مؤسسة بالضروريات كالكهرباء لا يتجاوز 13 يوما في كوريا، بينما في الجزائر يتطلب 93 يوما، أي أكثر من ثلاثة أشهر (The World Bank, 2019, pp. 152-215).

- صعوبة الوصول إلى التمويل: ويمثل العائق الثاني من حيث الترتيب، وبمتوسط قدره 15.23% سنويا خلال فترة الدراسة.

- أما الرشوة: فقد حلت في المرتبة الثالثة بمتوسط قارب 13% سنويا، ومعلوم أن الرشوة تشكل عبئا إضافيا على تكلفة المشاريع الاستثمارية.

- إضافة إلى نقص اليد العاملة المتعلمة، عدم كفاية البنية التحتية، ارتفاع معدلات الضرائب، عدم استقرار السياسات، تعقد الأنظمة الضريبية، عدم تنظيم سوق العمل وسوق العملة، ضعف أخلاقيات العمل لدى القوى العاملة الوطنية، والتضخم.

الخاتمة:

استنادا لما سبق نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضالة حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تتجاوز حصتها خلال فترة الدراسة نسبة 3.60% سنويا من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية ونسبة 0.21% سنويا من الإجمالي الخاص بالدول النامية، وهذا ما يعكس صورة المناخ الاستثماري السائد. مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية، فقد أجمعت المؤشرات في هذا الصدد على ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر، وأنه غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حققت الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي متوسط ترتيب عالمي قدره 91 خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الأداء الضعيف في المؤشر الفرعي "تطور بيئة الأعمال" بمتوسط ترتيب 132 عالميا. أما مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فقد وضع الجزائر في ذيل القائمة بمتوسط ترتيب يساوي 155 عالميا خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى عدم فعالية البيئة الإجرائية. يضاف إلى ذلك أن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار أظهر عدم جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت خلال فترة الدراسة متوسط ترتيب قدره 85 سنويا وبتوسط قيمة 32.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة.
- اتضح من خلال التقييم والتحليل للمناخ الاستثماري أنه مشوب بالعديد من النقائص التي تقف حائلا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها: البيروقراطية الإدارية، ضعف المنظومة البنكية، والرشوة. وبناء عليه فقد تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة.
- في ضوء النتائج السالفة الذكر، ومن أجل توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار، نقترح ما يلي:
- تطهير المحيط من البيروقراطية، الرشوة، والفساد؛
- تحسين البيئة الإجرائية من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال؛
- عصنة المنظومة البنكية والجمركية بما يتلاءم ومرحلة اقتصاد السوق؛
- القيام بإصلاح حقيقي لدور المؤسسات العامة المدنية، ومن ثم الرفع من تنافسية الإدارة العامة وجعلها أكثر تطورا ونزاهة وأقل تكلفة.

قائمة المراجع:

1. أبو قحف عبد السلام، (2019)، أساسيات إدارة الأعمال الدولية مدخل إستراتيجي معاصر، جامعة الإسكندرية، مصر.
2. أبوقحف عبد السلام، (2003)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3. إسماعيل محمد وحسن قاسم جمال، (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
4. بن حسين ناجي، (2007/2006)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
5. نشمة ياسين، (2018/2017)، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
6. قعلول سفيان، (أبريل، 2017)، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الصفحات 1-49.
7. خضر حسان، (سبتمبر، 2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-، سلسلة جسر التنمية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الصفحات 1-28.
8. الأسرج عبد المطلب حسين، (ديسمبر، 2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، عدد 83، الكويت، الصفحات 1-71.
9. فهد ياسين أيسر وحاسم محمد أحمد، (حزيران، 2017)، أثر التنوع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003-2014، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد3، العدد2، العراق، الصفحات 372-398.
10. البنك الدولي، (2004)، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، واشنطن.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2019)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2009)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2011)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2013/2012)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2014)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2015)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2016)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2017)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، (2018)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2001)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
21. The World Bank & The International Finance Corporation, (2011), Doing Business 2011, Washington.
22. The World Bank & The International Finance Corporation, (2013), Doing Business 2013, Washington.
23. The World Bank & The International Finance Corporation, (2014), Doing Business 2014, Washington.

24. The World Bank & The International Finance Corporation, (2012), Doing Business 2012, Washington.
25. The World Bank, (2015), Doing Business 2015, Washington.
26. The World Bank, (2016), Doing Business 2016, Washington.
27. The World Bank, (2017), Doing Business 2017, Washington.
28. The World Bank, (2018), Doing Business 2018, Washington.
29. The World Bank, (2019), Doing business 2019, Washington.
30. United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, (2020), World Investment Report 2020, United Nations, New York.
31. World Economic Forum, (2015), The Global Competitiveness Report, Geneva.
32. World Economic Forum, (2011), The Global Competitiveness Report , Geneva.
33. World Economic Forum, (2012), The Global Competitiveness Report, Geneva.
34. World Economic Forum, (2013), The Global Competitiveness Report , Geneva.
35. World Economic Forum, (2014), The Global Competitiveness Report , Geneva.
36. World Economic Forum, (2016), The Global Competitiveness Report, Geneva.
37. World Economic Forum, (2017), The Global Competitiveness Report , Geneva.
38. World Economic Forum, (2018), The Global Competitiveness Report, Geneva.
39. World Economic Forum, (2019), The Global Competitiveness Report, Geneva.